جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

الحلقة الثالثة من نشاط المتابعات العلمية

للعام الأكاديمي 2025/2024

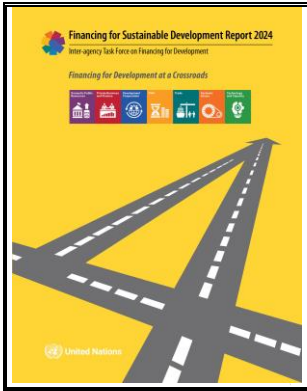

تقرير تمويل التنمية المستدامة 2024

الصادر عن الأمم المتحدة

المتحدث

د. نورا رفاعي محمود

مدرس بمركز التنمية الإقليمية

إدارة الحلقة

د. هبة الباز

الأستاذ المساعد بمركز السياسات الاقتصادية الكلية -المنسق المُشارك للنشاط

الثلاثاء 3 ديسمبر 2024

فريق عمل نشاط المتابعات العلمية للعام الأكاديمي 2024/ 2025 *

أ.د. عزيزة عبد الرزاق

الأستاذ بمركز السياسات الاقتصادية الكلية

منسق النشاط والمشرف العلمي

د. هبة الباز

الأستاذ المساعد بمركز السياسات الاقتصادية الكلية

المنسق المُشارك

أ.محمد حسنين عبد الرحمن

مدرس مساعد بمركز السياسات الاقتصادية الكلية

محرر التقرير

أ. أمل سرور

مدير عام الاتفاقيات والمؤتمرات والمهمات العلمية -مركز العلاقات العلمية الخارجية

د. طارق طاهر

أخصائي الاتفاقيات والمؤتمرات والمهمات العلمية -مركز العلاقات العلمية الخارجية

أ. محمد النجار

سكرتير مركز السياسات الاقتصادية الكلية-سكرتارية فنية

* نتوجه بالشكر للأستاذة سالي دياب، الباحثة بالمكتب الفني لرئيس المعهد على جهودها في تحرير مداخلات هذه الحلقة.

عقد معهد التخطيط القومي يوم الثلاثاء 3 ديسمبر 2024 ثالث حلقات نشاط المتابعات العلمية للعام الأكاديمي 2025/2024. والتي قدمت فيها الدكتورة/ نورا رفاعي – مدرس بمركز التخطيط والتنمية الإقليمية عرضًا لتقرير تمويل التنمية المستدامة 2024 والصادر عن الأمم المتحدة.

دأبت الأمم المتحدة ومنذ عام 2016 بإصدار تقارير دورية سنوية لتحديد اتجاه السياسات العالمية والوطنية المعنية بالتنمية، بحيث يقدم التقرير خيارات وفرص جديدة لسد الفجوة بين حقوق الإنسان والتنمية، كما أنّه يشكّل إطارًا عامًا يوجّه العمل الإنمائي العالمي والوطني.

في هذا السياق يجري تناول التمويل في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 كجزء من وسائل التنفيذ، ويتم رصد أهداف التنمية المستدامة وغاياتها من خلال استخدام عدد كبير من المؤشرات العالمية تم اعتمادها من خلال اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة التي انعقدت في مارس 2016، ويشمل الإطار العالمي لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة 247 مؤشراً عالمياً تغطي سبعة عشر هدفاً.

ويركز تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2024 المعنون " تمويل التنمية عند مفترق طرق" على أربعة أجزاء تتضمن عشرة فصول كما يلي:

الجزء الأول: السياق الكلي، السياسات الاقتصادية العالمية بما فيها التجارة وانعكاساتها على النظام العالمي. ويتضمن هذا الجزء ما يلي:

الفصل الأول: المقدمة

الفصل الثاني: آثار تراجع أداء الاقتصاد العالمي على التنمية المستدامة

الفصل السادس: التجارة الدولية كمحرك للتنمية

الجزء الثاني: تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال توزيع التمويل ما بين التمويل المحلى والدولي والموارد المحلية والديون. فقد أدت العديد من العوامل إلى تشديد ظروف التمويل العالمية، ويتضمن التقرير في هذا السياق المصادر التالية:

الفصل الثالث: الإيرادات العامة المحلية.

الفصل الرابع: التدفقات الخاصة والتمويل الخارجي والاستثمار المحلى.

الفصل السابع: الديون

الجزء الثالث: تنفيذ أهداف التنمية من خلال دعم عوامل الاستقرار المالي العالمي والتعاون التنموي الدولي، ويغطى التقرير في هذا السياق فصلين:

الفصل الخامس: التعاون التنموي الدولي

الفصل الثامن: معالجة بعض العوامل النظامية.

الجزء الرابع: اهمية متابعة ومراقبة البيانات، حيث تواصلت جهود الأمم المتحدة في ذلك، وأشار التقرير إلى التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ووفقاً لمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية تضمن التقرير ما يلي:

الفصل العاشر: متابعة ومراقبة البيانات

بالإضافة إلى ما سبق، أشار تقرير الأمم المتحدة الذي أعدته عن مراجعتها للسياق الوطني لمصر خلال عام، حيث عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل وثيق مع الشركاء الوطنيين والدوليين لتعزيز اتخاذ القرارات المستندة إلى الأدلة. وتناول التقرير الذي أعدته الأمم المتحدة عن مصر لعام 2023 أهمية دعم الحكومة في تحسين وتنسيق التمويل لأهداف التنمية المستدامة، وتتضمن الجهود المتاحة ضمن هذا السياق ضمان الوصول العادل إلى الخدمات الفعالة وتعزيز البيانات وآليات الرصد، ودعم التنمية المحلية المتكاملة، وتنفيذ مبادرات الحكومة الإلكترونية لتحسين الوصول إلى البيانات والخدمات الميسورة للجميع.

الجزء الأول: السياق الكلي، السياسات الاقتصادية العالمية بما فيها التجارة وانعكاساتها على النظام العالمي.

الفصل الثاني: آثارتراجع أداء الاقتصاد العالمي على التنمية المستدامة

أفاد التقرير بضرورة اتخاذ خطوات عاجلة لتعبئة التمويل على نطاق واسع من أجل سد الفجوة في تمويل التنمية، وقد تناول التقرير الوضع الاقتصادي العالمي وآفاقه الذي تسبب في وجود هذه الفجوة. وأكد التقرير أن الاقتصاد العالمي قد تأثر بعدة عوامل التي أدت إلى ارتفاع المخاطر وعدم اليقين المستمرين مما يؤثر على الاقتصاد العالمي والتنمية.

وفي عام 2023، بلغت خسائر الناتج التراكمية - والتي تم حسابها كمجموع الفرق السنوي بين توقعات ما قبل الجائحة للناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي الفعلي - حوالي 40% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019 في الدول الصغيرة النامية وحوالي 30 % في أقل البلدان نمواً. وتضمن التقرير بعض التوقعات التي توضح أنه من شأن فترة طويلة من النمو المنخفض أن تجعل التعافي الكامل للخسائر الناجمة عن الأزمات الأخيرة أكثر صعوبة بالنسبة للدول المعرضة للخطر. **ويتضح ذلك من الشكل التالي:**

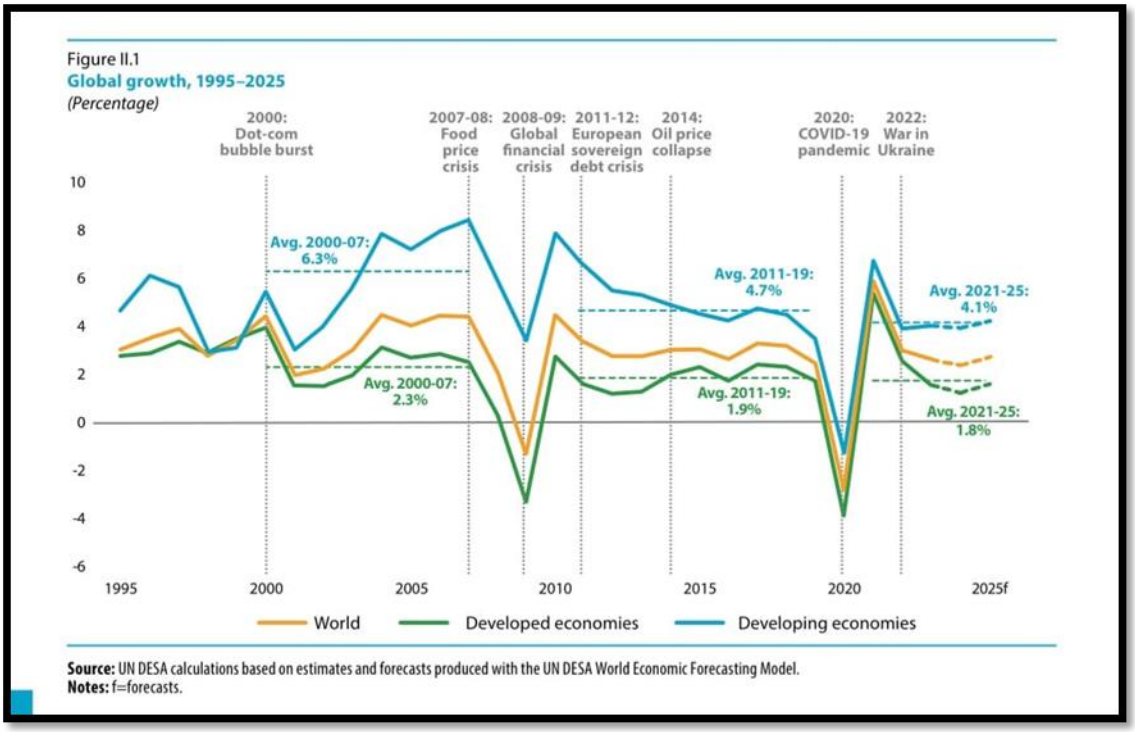

وعن فجوة تمويل التجارة، أشار التقرير إلى تزايد فجوة تمويل التجارة العالمية بشكل حاد في السنوات الأخيرة. وقد قدر بنك التنمية الآسيوي أن الطلب العالمي غير المُلبى على تمويل التجارة قد ارتفع إلى 5.2 تريليون دولار أميركي سنويًا. وفي الوقت نفسه، أشار التقرير إلى أهم العوامل المساهمة في الأزمة ومنها انخفاض الاستثمارات في أهداف التنمية، وأنه لا يتم الوفاء بالمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من بلدان منظمة التعاون والتنمية ولا بالتزامات تمويل المناخ. وفي حين بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية أعلى مستوياتها على الإطلاق في عام 2022، لتصل إلى 211 مليار دولار، من 185.9 مليار دولار في عام 2021، فإن قسماً كبيراً من النمو جاء من المساعدات المقدمة للاجئين الذين يعيشون في البلدان المانحة، والمبلغ الإجمالي غير كاف للتنمية. وحققت أربع دول فقط هدف المساعدات الذي حددته الأمم المتحدة بنسبة 0.7% من الدخل القومي الإجمالي في عام 2022.

الجزء الثاني: تحقيق اهداف التنمية المستدامة من خلال توزيع التمويل ما بين التمويل المحلى والدولى والموارد المحلية والديون.

تناول التقرير المصادر الرئيسية لتمويل التنمية على مدى السنوات العشر إلى الخمس عشرة الماضية، وارتفعت فجوة التمويل وفقاً للتقرير لتصل إلى نحو 4.2 تريليون دولار أمريكي سنويًا، مسجلة ارتفاعا من 2.5 تريليون دولار أمريكي قبل جائحة كوفيد-19. أشار التقرير إلى أن المصادر الرئيسية المحلية لتمويل التنمية تتباطأ وستتطلب هذه الأزمة موارد لحلها، حيث توقف نمو الإيرادات المحلية منذ عام 2010، وخاصة في أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل. وبالنسبة للديون أشار التقرير إلى وجود أزمة تنمية مستدامة، ساهمت فيها أوجه عدم المساواة والتضخم والديون والكوارث المناخية، حيث تواجه العديد من البلدان النامية تحديات تتعلق بالسيولة وبدأت البلدان منخفضة الدخل تشهد انخفاضًا في تدفقات التمويل الخارجي، **وقد رصد التقرير أربعة مؤشرات:**

- **إجمالي الديون**
- **خدمة الديون**
- **تركيبة الدائنين**
- **تقليص الحيز المتاح للإنفاق على أهداف التنمية**

الجزء الثالث: تنفيذ أهداف التنمية من خلال دعم عوامل الاستقرار المالي العالمي والتعاون التنموي الدولي

تتفاقم التحديات التي تواجهها البلدان النامية بسبب فجوة التمويلية وأعباء خدمة الديون. وبينما تحتاج البلدان النامية إلى تعبئة الموارد المالية لتحفيز الاستثمار والنمو، ومعالجة المخاطر المرتبطة بتغير المناخ وتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أدى عدم الاستقرار المالي العالمي إلى عدم الوفاء بالمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للتنمية المستدامة ولا بالتزامات تمويل المناخ.

أكد التقرير على أن النظام المالي الدولي، لم يعد صالحاً لتحقيق الهدف المنشود منه. ويقترح نظاما متماسكا جديدا مجهزا بشكل أفضل للاستجابة للأزمات، وزيادة الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة وخاصة من خلال بنوك التنمية المتعددة الأطراف، وتحسين شبكة الأمان المالي العالمية التي تهدف إلى توفير الحماية المالية ضد المخاطر والمساعدة في التخفيف من آثارها، أهمها الاحتياطيات العالمية وتنظيم الأسواق المالية والإشراف عليها.

الجزء الرابع: أهمية متابعة ومراقبة البيانات

مع بقاء ست سنوات فقط لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن مكاسب التنمية التي تحققت بدأت تتراجع، وخاصة في البلدان الأكثر فقراً. وتقدر الأمم المتحدة أنه في حال استمرت الاتجاهات الحالية، فسيظل ما يقرب من 600 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع في عام 2030 وما بعده.

في هذا السياق، يكشف التقرير أن 17 % فقط من أهداف التنمية المستدامة تسير حاليًا على الطريق الصحيح، حيث يُظهر نصفها تقريبًا تقدمًا ضئيلاً أو متوسطًا، وأكثر من الثلث متوقفًا أو في تراجع. وتشير المؤشرات المتاحة أن الآثار العالقة لجائحة كوفيد-19 والنزاعات والتوترات الجيوسياسية المتفاقمة والفوضى المناخية المتزايدة قد أعاقت التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفقًا لمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية تناول التقرير ثلاثة مستويات من البيانات:

- مؤشرات تتعلق بالتنمية
- مؤشرات مالية
- مؤشرات تتعلق بالنوع

وفيما يتعلق بمصر، يتضمن العرض رصد وتقييم الأداء للبرنامج الذي قدمته الأمم المتحدة خلال عام 2023. وقد قدمت مصر وثيقة برنامج قطري للفترة بين 2023 و2027 والتي تعد خارطة طريق شاملة لتقييم الاحتياجات الانمائية في مصر، وموائمة أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الأهداف الوطنية ورؤية مصر2030، ووضع آليات لتعبئة الموارد، وبناء الشراكات.

وقد خلص التقرير لمجموعة من النتائج يتمثل أهمها فيما يلي:

- تسبب ارتفاع مدفوعات الديون والفوائد إلى التراجع في أهداف التنمية المستدامة. حيث تعد أعباء الديون وارتفاع تكاليف الاقتراض من أهم العوامل المساهمة في الأزمة. وتشير التقديرات إلى أن أفقر البلدان أنفقت 12% من إيراداتها على خدمة الديون خلال الأعوام العشر الماضية. ويعيش ما يقرب من 40% من سكان العالم في بلدان تنفق حكوماتها على مدفوعات الفائدة أكثر مما تنفقه على التعليم أو الصحة.
- في أحدث فترة شهد عام 2023 زيادة في الظواهر الجوية المتطرفة، وتتسبب هذه الظواهر الجوية المتطرفة في خسائر بشرية واقتصادية كبيرة: فبين عامي 2000 و2023، فقد حوالي 2.6 في المائة من سكان العالم حياتهم أو أصيبوا أو أصبحوا بلا مأوى بسبب الكوارث المناخية، بما في ذلك 3.2 في المائة من السكان في البلدان المنخفضة الدخل، مقارنة بنسبة 0.5 في المائة في البلدان ذات الدخل المرتفع.
- أكد التقرير على أن النظام المالي الدولي، لم يعد صالحاً لتحقيق الهدف المنشود منه مما يتطلب إصلاح وتحديث الهيكل المالي الدولي وتعديل القواعد الدولية للتجارة والاستثمار والتمويل.

هذا وقد دارت المداخلات والنقاشات حول عدة نقاط كان من أهمها ما يلي:

- أن البلدان النامية تفتقر إلى الموارد المالية اللازمة للتحول المُستدام مقارنة بالبلدان المتقدمة.
- أهمية مشاركة البرلمان والمجتمع المدني في مناقشة التقارير التي تقدمها مصر إلى الأمم المتحدة بشأن التقدم المُحرز في مجال التنمية المستدامة.
- أبرز التقرير موقف البلدان النامية من تحقيقها لمستهدفات أهداف التنمية المستدامة 2030 دون مناقشة التطرق إلى إبراز موقف الدول المتقدمة من تحقيقها لذات المستهدفات.
- أهمية العودة إلى مفهوم الاعتماد على الذات والتكامل الإقليمي كأحد الحلول المُقترحة لبعض مشكلات التنمية في الدول النامية.
- تم التساؤل حول دور المؤسسات الدولية في التصدي لبعض أزمات وتحديات التنمية للدول النامية التي ترد بصورة متكررة في أغلب التقارير الدولية.
- أهمية اتخاذ المزيد من الإجراءات والحلول الملموسة لمعالجة الثغرات التمويلية في مجال التنمية المستدامة، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية.
- أن البلدان العربية والنامية تواجه العديد من المشكلات الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية، إلا أن معظم التقارير الدولية لا تعكس هذا الواقع على نحو كافٍ أو بصورة شاملة.
- أهمية النظر في مدى فاعلية مبادرات التمويل الدولية، ويمكن الإشارة إلى مبادرة التمويل الأخضر كمثال على ذلك.
- تمت الإشارة إلى أن العالم يشهد حاليًا مرحلة "نهاية الحلم" التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية من 1945 إلى 1990، كما أن الوضع الحالي يتميز بسيادة الحرب على السلام والعنف على المدنية.

- التأكيد على أن الحل يكمن في العودة إلى مفهوم الاعتماد على الذات سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي، وذلك بدلًا من الاعتماد على الدول الكبرى في المشاريع الضخمة.
- تمت الإشارة إلى أهمية إعادة النظر في استراتيجية التنمية الحالية لمصر مع التركيز على دور المشاريع والصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية.
- أن تقرير تمويل التنمية الصادر عن الأمم المتحدة محل النقاش يعكس واقعًا متشائمًا للتنمية في البلدان النامية، لكنه أكد في ذات الوقت، أنه أصبح من الصعب إخفاء او تجاهل هذا الوضع بعد الأحداث الأخيرة التي يشهدها العالم منذ العام 2019.